ارتياح شعبي واسع لتكليفات شجاعة وجريئة في فرع الهيئة العامة للأراضي بعدن

عدن/الأمناء/خاص:

شهدت العاصمة عدن أمس الأول إصدار رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، الشاب سالم ثابت العولقي، مجموعة من القرارات الإدارية الجريئة والشجاعة في فرع الهيئة، بعد أشهر قليلة من تسلمه مهام عمله. هذه التكليفات التي تهدف إلى تعزيز الأداء المؤسسي ورفع كفاءة العمل، لاقت ارتياحًا واسعًا على مستوى الشارع، بعد سنوات من التراجع والعبث بملف الأراضي.

وجاءت القرارات على النحو التالي:

إلهام حيدرة صالح مصعبي مديرًا عامًا لفرع الهيئة بعدن، وقائمًا بأعمال مدير السجل العقاري – فرع عدن.

وليد قائد عاطف بن حلبوب نائبًا أول لمدير عام فرع الهيئة لشؤون الأراضي – عدن.

فوزي مبارك ناصر بوجليدة نائبًا ثانيًا لمدير عام فرع الهيئة للشؤون الفنية – عدن.

عادل محمد أحمد حسين الجعشاني مديرًا لإدارة التخطيط – فرع الهيئة بعدن.

فهد محمد علي سكران مديرًا لإدارة الشؤون القانونية – فرع الهيئة بعدن.

وأكد مراقبون ومواطنون أن هذه الخطوة تمثل نهجًا شجاعًا وجريئًا في مواجهة التحديات الطويلة التي شهدها ملف الأراضي في عدن، وتعكس حرص رئيس الهيئة الشاب سالم ثابت العولقي على إحداث نقلة نوعية في العمل المؤسسي وتحقيق الصالح العام.

قرار جديد يحدد أسعار اللحوم في عدن .. وحماية المستهلك أولوية مكتب الصناعة

الأمناء/خاص:

أصدر القائم بأعمال مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عدن، النائب هشلة محمد جابر، أمس تاريخ ٢٥ اغسطس ٢٠٢٨م، تعميما جديدا قضى بتحديد أسعار بيع اللحوم في الأسواق المحلية، استنادا إلى رسالة الدكتور عاطف حسين حيدرة وكيل قطاع التجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة، وقرار اللجنة المشتركة مع وزارتي الزراعة والثروة السمكية.

وبحسب التعميم، جرى تحديد أسعار اللحوم على النحو الآتي:

اللحم البلدي (الضان والغنم): من ١٤,٠٠٠ إلى ١٦,٠٠٠ ريال للكيلو بحسب الجودة.

اللحم المستورد: من ١٠,٠٠٠ إلى ١٣,٠٠٠ ريال للكيلو بحسب الجودة.

اللحم البقري والعجول: من ١٠,٠٠٠ إلى ١٣,٠٠٠ ريال للكيلو بحسب الجودة.

وأكد هشلة محمد جابر أن مكتب الصناعة والتجارة عدن بمتابعة وإشراف المدير العام وسيم محمد العُمري، سيكثف حملاته الرقابية والتفتيشية على محلات بيع اللحوم لضمان التزامها بالتسعيرة الرسمية، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، مشددا على أن أي محاولات للاحتكار أو التلاعب بالأسعار ستُقابل بإجراءات قانونية صارمة وإحالة المخالفين إلى النيابة.

وأشار جابر إلى أن الهدف من هذه الخطوة هو حماية المستهلك والتخفيف من الأعباء المعيشية على المواطنين، مؤكداً أن المكتب لن يتهاون في تطبيق القانون وضبط المخالفات بما يعزز من استقرار السوق ويحفظ حقوق المواطنين.

ودعا مكتب الصناعة والتجارة المواطنين إلى الإبلاغ عن أي مخالفات عبر غرفة العمليات على الرقم المجاني 8000183 أو عبر واتساب المكتب (02-249730)، مؤكداً أن خدمة المواطن تقع في صدارة أولويات المكتب.

REPUBLIC OF YEMEN
MINISTRY OF INDUSTRY& TRADE OFFICE
ADEN GVERNORATE
GENERAL MANAGER

الجمهورية اليمنية
مكتب وزارة الصناعة والتجارة
محافظة عدن
المدير العام

وفي لا عدن في ٢٥/٠٨/٢٠٢٨م

REF: المرجع:

DATE: التاريخ:

تعميم

الأخوة: مدراء مكاتب وزارة الصناعة والتجارة في المديريات المحترمين

تحية طيبة ...

الموضوع / أسعار اللحـــوم

استنادا إلى رسالة الإخ/ د . عاطف حسين حيدرة وكيل قطاع التجارة الداخلية بوزارة الصناعة والتجارة بتاريخ: ٢٤/٨/٢٥م ذات الرقم : (١١٤١ - ٢٥) والموجهة إلى مدراء عموم مكتب الصناعة والتجارة في المحافظات واستنادا إلى قرار اللجنة المشتركة من وزارتي الصناعة والتجارة والزراعة والثروة السمكية وعلى ضوء الاجتماع تم تحديد تسعيرة اللحوم على النحو التالي:-

الرقم	الصنف	التسعيرة بالريال اليمني
١	اللحم البلدي الضأن والخصي	١٤,٠٠٠ - ١٦,٠٠٠ بحسب الجودة
٢	اللحم المستورد	١٠,٠٠٠ - ١٣,٠٠٠ بحسب الجودة
٣	اللحم البقري والعجول	١٠,٠٠٠ - ١٣,٠٠٠ بحسب الجودة

وعليـــــه : يتم اتخاذ الإجراءات الآتية:-

١- تكليف الحملات الرقابية والتفتيشية على محلات بيع اللحوم للتأكد من التزامها بالأسعار المحددة .

٢- إشراك اللجان المجتمعية والجهات ذات العلاقة في عملية الرقابة لمتابعة الالتزام بالأسعار المحددة .

لحج.. الدفاع المدني ينقذ ٦ أشخاص وينتشل ٣ جثث ويحاصر السيول في قرية المناصرة

الأمناء/خاص:

تمكنت فرق الدفاع المدني بمحافظة لحج، يوم أمس الأول، من إنقاذ 6 أشخاص من موت محقق وسط سيول جارفة، وانتشال جثث ثلاثة آخرين لم يكن بالإمكان إنقاذهم، بالإضافة إلى تحرير قرية المناصرة بمديرية تبن من حصار السيول.

وأوضح الدفاع المدني أن فرق الإنقاذ في مديرية الملاح تمكنت من التعامل مع حادثتي غرق نتيجة جرف السيول لسيارتين:

الحادثة الأولى : سيارة "هيلوكس غمارتين" بقيادة جميل ذمبة (45 عامًا) وعلى متنها 6 أشخاص، تم إنقاذ 5 منهم بينهم السائق، بينما توفي السادس ويدعى فضل عبدالله الضبيات، وانتشلت جثته على بعد 3 كيلومترات من مكان الحادث.

الحادثة الثانية: سيارة "صالون لاند كروزر" قادمة من صنعاء، قضى سائقها عبد الرحمن محمد ناجي شندق (28 عامًا) إثر جرف السيول، وانتشلت جثته على بعد 2 كيلومتر، بينما تم إنقاذ أخيه إبراهيم (31 عامًا).

وأرجع الدفاع المدني سبب الحادثتين إلى المغامرة والتهور واللامبالاة بمخاطر السيول من قبل سائقي المركبات.

في سياق متصل، تمكن رجال الدفاع المدني من فك حصار السيول المطبق على أهالي قرية المناصرة بمديرية تبن، باستخدام الشيولات والكرينات، بعد جهود كبيرة رغم ارتفاع مستوى المياه القادمة من مرتفعات محافظة تعز.

وأشار الدفاع المدني إلى سقوط سقف غرفة في منطقة دار الأكمة بمديرية المفلحي على 3 عمال بورشة لحام، وقد تم إسعافهم لتلقي العلاج في المستشفى.

كما انتشلت فرق الدفاع المدني جثة غريق مجهول الهوية، يبلغ حوالي 55 عامًا، في سائلة وادي معادن بمديرية طور الباحة قادمة من مديرية حيفان محافظة تعز، ولا تزال عمليات البحث جارية للتعرف على أهله.

بعد عام من الإضراب.. نقابة المعلمين الجنوبيين بالعاصمة عدن تُعلن رفع الإضراب

الأمناء/خاص:

أعلنت نقابة المعلمين الجنوبيين في العاصمة عدن، عن رفع الإضراب الذي بدء العام الماضي ، وذلك عقب اجتماع عقدته صباح أمس الاثنين لمناقشة أوضاع العملية التعليمية ومطالب المعلمين.

وأكدت النقابة في بيان صادر عنها أن قرار رفع الإضراب جاء بعد مشاورات مستفيضة بين أعضاء المكتب التنفيذي، حرصًا على مصلحة الطلاب وعدم حرمانهم من مواصلة تعليمهم، مع استمرار النقابة في متابعة حقوق المعلمين لدى الجهات المختصة.

وأشارت النقابة إلى أنها لن تتراجع عن مطالبها المشروعة المتعلقة بتحسين الأوضاع المعيشية للمعلمين ورفع الرواتب المتدنية بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية، لكنها فضّلت تعليق خطواتها التصعيدية مؤقتًا لإتاحة الفرصة أمام الحكومة والجهات المعنية للاستجابة.

ودعت النقابة جميع الكوادر التربوية في مدارس عدن والمحافظات إلى استئناف الدوام ابتداءً من بدء العام الدراسي، مؤكدة أنها ستبقى في حالة انعقاد دائم لمتابعة تنفيذ الوعود والالتزامات التي قُطعت لصالح المعلمين.

لجنتا الصناعة والاتحاد المدني لمكافحة الفساد يواصلان حملة ضبط الأسعار في التواهي

الأمناء/خاص:

نفذت لجنة مكتب الصناعة والتجارة برئاسة الأستاذ رمزي الشاذلي، ومعها لجنة الاتحاد المدني لمكافحة الفساد بإشراف الأستاذة فائزة عبده القباطي، حملة ميدانية مشتركة في مديرية التواهي لضبط الأسواق وحماية المستهلك.

شملت الحملة نزولاً إلى المحلات التجارية والأفران، حيث جرى ضبط مخالفات أبرزها التلاعب بوزن الروتي، إضافة إلى مراجعة صلاحية بعض المواد الغذائية.

وأكد الشاذلي أن محاضر ضبط حررت بحق المخالفين، فيما شددت القباطي على استمرار النزول وعدم التهاون مع أي تجاوزات.

ولاقت الحملة ارتياحا واسعًا من المواطنين الذين اعتبروها خطوة مهمة للحد من جشع بعض التجار وضمان أسعار عادلة في ظل تحسن سعر الصرف.

حيث أن الرقابة المشتركة في التواهي نموذج يحتذى به ، وسيعمم على بقية المديريات.

مكتب صناعة المنصورة بعدن يواصل حملته الرقابية لضبط الأسعار ويغلق عدد من المحلات المخالفة

عدن/الأمناء/ محمد القادري:

يواصل مكتب الصناعة والتجارة بمديرية المنصورة في العاصمة عدن، الحملة الرقابية الميدانية لضبط وتثبيت أسعار المواد الغذائية بمحلات "الجملة" و"التجزئة"، والوجبات والمشروبات بالمطاعم "السياحية" و"الشعبية"، وكذا أوزان خبز القوالب "الروتي" بالأفران، والتي أسفرت عن إغلاق عدد من المحلات التجارية المخالفة للالتزام بالقوائم السعرية، وعدم أشهار قائمة الأسعار.

وجاء هذه الإجراءات، استناداً إلى بلاغات المواطنين وبعد التحقق من عدم تخفيض الأسعار بما يتناسب مع تحسن سعر الصرف واستقرار العملة الوطنية.

وأوضح مدير مكتب الصناعة والتجارة بالمديرية، فيصل محمد بن محمد، أن الحملة والإستمرار في إعمالها، تأتي ترجمة لتوجيهات قيادتي "السلطة المحلية بالمنصورة" و"مكتب الصناعة والتجارة بعدن"، ضمن الجهود المستمرة لتعزيز الرقابة على الأسواق وضبط المخالفات، مؤكداً أن إجراءات الإغلاق نفذت وفق اللوائح والقوانين النافذة.

وشدد فيصل محمد، على أن مكتب الصناعة والتجارة بمديرية المنصورة لن يتهاون مع أي محاولات للتلاعب بأسعار المواد والوجبات الغذائية أو استغلال احتياجات المواطنين. مشيراً إلى أن الحملات الميدانية ستتواصل بشكل يومي لضمان استقرار الأسواق وحماية المستهلك.

وثمن مدير مكتب الصناعة والتجارة بالمنصورة، فيصل محمد بن محمد، دور مدير عام المديرية، أحمد الداؤودي، وجهود مدير عام مكتب الصناعة بالعاصمة، العميد وسيم العمري، على تذليل الصعاب وتقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة في إنجاح الحملة، داعياً التجار إلى الالتزام بالتسعيرة الرسمية، ورفع قائمة أسعار المواد الغذائية والوجبات بصورة واضحة أمام المستهلك، بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على استقرار السوق المحلية.